

February 2013



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة المالية

الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة

روما، 18-22 مارس/ آذار 2013

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة – التقرير السنوي للمدير العام عن سنة 2012

يمكن توجيه أية استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد John Fitzsimon

المفتش العام، مكتب المفتش العام

الهاتف: +3906 5705 4884

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: www.fao.org

الموجز

◀ يسر المدير العام أن يزود لجنة المالية بالتقرير السنوي للجنة المراجعة للعام 2012 المقدم إلى المدير العام، مشفوعاً بتعليقات المدير العام، وذلك وفقاً لاختصاصات لجنة المراجعة (المرفق جيم، القسم 146 من دليل التعليمات الإدارية). كما تتطلب هذه الاختصاصات أن يدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، وفقاً لما تقرره اللجنة، لعرض التقرير السنوي على لجنة المالية. التقرير:

- يخلص إلى استنتاج إيجابي بشأن عمل مكتب المفتش العام وتنسيقه مع مهام رقابة أخرى.
- يلخص مشورة اللجنة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة على أساس مداوات اللجنة خلال العام.

◀ ويتفق المدير العام مع اللجنة بشأن:

- أهمية استكمال ومأسسة التخطيط والرصد القائمين على النتائج، وإدارة المخاطر على صعيد المؤسسة، ورفع التقارير عن الأداء، بدعم من إطار مساءلة ورقابة داخلية يساعد على دمج هذه العناصر وتعزيز بعضها لبعض. وسيقدم المزيد من المعلومات عن ذلك في تقرير الإدارة النهائي عن تنفيذ خطة العمل الفورية وعملية إصلاح المنظمة (C 2013/26)؛
- إدارة مخاطر حذرة للخطوات المقررة في العام 2013 لنشر النظام العالمي لإدارة الموارد وجهازية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولترتيبات ما بعد النشر. وسيقدم المزيد من المعلومات عن ذلك في التقرير المرحلي عن النظام العالمي لإدارة الموارد (FC 148/13)؛
- استكمال أول خطوات توجيهية للمنظمة بشأن فرض جزاءات على الموردين في أقرب وقت ممكن في العام 2013. وقد طلب من الخدمات القانونية وخدمات المشتريات، بدعم من مكتب المفتش العام، إعطاء أولوية لهذا الأمر؛
- ضرورة استمرار التوجه نحو تقليل الوقت اللازم لإغلاق توصيات المراجعة المعلقة. وأن تعطي الإدارة أولوية لإغلاق توصيات المراجعة الداخلية المعلقة منذ فترة طويلة الواردة في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2012.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ يُطلب من لجنة المالية أن تأخذ علماً بالتقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة لعام 2012.

المشورة

◀ أخذت لجنة المالية علماً بالمعلومات الواردة في التقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة لعام 2012.

1- مقدمة

1-1 تساعد لجنة المراجعة في المنظمة (اللجنة)، بصفتها جهازاً استشارياً مستقلاً من الخبراء الخارجيين فقط، المدير العام على أداء مسؤولياته في مجالي الرقابة والحوكمة. وتساعد اللجنة المدير العام على تلقي ضمانات مستقلة وموضوعية بشأن فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق، وتقديم له المشورة فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. وهي تنجز ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال النظر في عمل مكتب المفتش العام، وفي وظائف المراقبة الأخرى في المنظمة (التقييم والمراجعة الخارجية)، وفي العروض التي تقدمها الإدارة والإجراءات التي تتخذها بشأن توصيات المراجعة وتقارير التحقيق.

2-1 طبقاً لاختصاصات اللجنة (الملحق 1) على المدير العام أن يحيل نسخة عن تقرير اللجنة السنوي إلى لجنة المالية، مشفوعة بتعليقاته/تعليقاتها عليه، إن وجدت.

3-1 يقدم هذا التقرير، وهو التقرير السنوي العاشر للجنة، عرضاً عاماً لمباحثات اللجنة وتوصياتها خلال العام 2012. وتعد اللجنة عادة ثلاثة اجتماعات لها في السنة غير أنها عقدت أربعة اجتماعات في العام 2012. وقد أجّل الاجتماع الثالث لعام 2011، في مكتب المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، حتى يناير / كانون الثاني 2012 بسبب الفيضانات في بانكوك في أواخر العام 2011، وأدرجت مداواته في التقرير السنوي لعام 2011. ويغطي هذا التقرير المداوات التي جرت في الاجتماعات الثلاثة الأخرى في العام 2012.

4-1 يرد تشكيل اللجنة خلال العام 2012 في الملحق الثاني.

2- طريقة عمل اللجنة

1-2 خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة في كل من مارس/آذار ويوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2012 اجتماعاً في مقر المنظمة استغرق يومين كل مرة. وبقي عدد الأعضاء كاملاً على مدار السنة وحضر الأعضاء جميعهم اجتماعين من الاجتماعات، في حين حضر الاجتماع الثالث أربعة أعضاء وشارك العضو الآخر في جزء من الاجتماع بواسطة المؤتمر الفيديوي.

2-2 تسجل اللجنة تقديرها لخدمات الأمانة الفعّالة التي قدمها مكتب المفتش العام خلال العام، دعماً للاجتماعات المقررة وكذلك فيما بين الدورات.

2-3 يسرّ اللجنة أن تشير إلى التعاون الجيد المستمر مع المراجع الخارجي. وقد أحيطت اللجنة علماً، في كل من الاجتماعين اللذين عقدا في يوليو / تموز وديسمبر / كانون الأول 2012، بخطط المراجعة الخارجية وبما أحرز من تقدم في عملية المراجعة والنتائج التي تمخضت عنها.

2-4 عيّن المدير العام نائب المدير العام -العمليات- كجهة اتصال من طرف المدير العام لاسترجاع المعلومات بشأن القضايا الرئيسية التي أثّرت خلال اجتماعاتها المقررة ولكي يحاط عند اختتام الاجتماعات علماً بنتائج مداولات اللجنة. وقد التقت اللجنة مع جهة الاتصال أو من ينوب عنها في كل اجتماع. وخلال جلسات الإحاطة تلك، لفتت اللجنة الانتباه إلى عدد من المسائل، ويناقش هذا التقرير المسائل الأبرز بينها.

2-5 استعرضت اللجنة بشكل منتظم وظائفها وهي ترى أنها نهضت بواجباتها وفقاً لاختصاصاتها الحالية.

2-6 أقرّ المدير العام التعديلات المقترحة لهذه الاختصاصات وأحيلت إلى لجنة المالية في دورتها السابعة والأربعين بعد المائة في أواخر عام 2012. وستشمل التغييرات المقترحة ما يلي:

(أ) تحديث الاختصاصات بالنسبة للتغييرات المطبقة فعلاً على العضوية في إطار خطة العمل الفورية؛

(ب) زيادة التركيز في الاختصاصات على دور اللجنة بما يتعدى التركيز الحالي على رصد أنشطة مكتب المفتش العام. فمن شأن الأدوار الأخرى المذكورة بإيجاز في الاختصاصات الحالية، وهي تقديم المشورة بشأن رفع التقارير المالية وترتيبات الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، أن تضيف قيمة إلى المنظمة؛

(ج) توثيق طريقة العمل المعتمدة لدى اللجنة بصورة أشمل، تماشياً مع المقياس الحالي للممارسات الجيدة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

2-7 تتوافق اللجنة مع التنقيحات التي اقترحتها لجنة المالية في دورتها السابعة والأربعين بعد المائة وتتطلع إلى إقرار الصيغة النهائية للاختصاصات المحدثة في ربيع عام 2013.

3- فعالية وظائف مكتب المفتش العام

3-1 جزء هام من ولاية اللجنة هو توفير ضمانة مستقلة وموضوعية لفعالية وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق. واستناداً إلى المعلومات المقدّمة من مكتب المفتش العام، ونتائج الاستعراض الخارجي لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية في عام 2012، والإحاطات المقدمة من إدارة المنظمة والمراجع الخارجي، فإن اللجنة ترى أن مكتب المفتش العام يقدم خدماته بصورة مناسبة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ عملية تحسين مستمر. ويرد في ما يلي ملخص عن المجالات التي أولتها اللجنة عناية خاصة في سنة 2012.

3-2 استعراض ضمان جودة المراجعة الداخلية: رحبت اللجنة بتأكيد استعراض ضمان جودة المراجعة الخارجية لعام 2012 الذي أجراه المكتب الاستشاري الفنلندي BDO أن المكتب قد حقق الامتثال الكامل للمعايير الدولية المهنية (المعايير الدولية) لممارسة المراجعة الداخلية. وفي أعقاب الاستعراض، رفع مكتب المفتش العام تقريراً إلى اللجنة عن حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها الاستعراض الأولي الذي جرى في أوائل عام 2011 والاستعراض الكامل الذي جرى عام 2012، وأشار التقرير إلى أن المكتب نفذ هذه التوصيات تماماً بحلول نهاية العام 2012.

3-3 تحديث ميثاق مكتب المفتش العام: رحبت اللجنة بموافقة المدير العام ومصادقة لجنة المالية على تحديث ميثاق مكتب المفتش العام لإضافة تعريفات لخدمات الضمان والخدمات الاستشارية التي يقوم بها مكتب المفتش العام كجزء من وظيفة المراجعة الداخلية المناطة به، وغير ذلك من المعلومات بشأن هذه الوظيفة كما تتطلبها المعايير الدولية وتعكس بعض التعديلات لسياسة الكشف عن التقارير التي يتبناها مكتب المفتش العام. وسيكون تحديث الميثاق ساري المفعول من 1 يناير / كانون الثاني 2013، فيتحقق بذلك إغلاق التوصيات ذات الصلة من استعراض ضمان الجودة عامي 2011 و2012.

3-4 ضمان المراجعة بالاستناد إلى المخاطر: تشير اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام أسند استراتيجيته للمراجعة لفترة السنتين 2012-2013 على خطة المراجعة القائمة على المخاطر التي أخذت بعين الاعتبار مدخلات من الإدارة. وقد واصلت الخطة، التي أقرتها اللجنة والمدير العام في أوائل العام 2012، التركيز على معالجة المخاطر الأكبر التي تواجهها المنظمة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة برضى أن مكتب المفتش العام قد أفاد بحلول نهاية العام 2012 عن استكمال مهام غطت 30 من المخاطر الكبرى الـ 42 المدرجة في خطة المراجعة القائمة على المخاطر لفترة السنتين 2012-2013، بالإضافة إلى 39 من المخاطر المتوسطة. وشملت مجالات التركيز الرئيسية في العام 2012 تقييمات جارية لشبكة المنظمة من المكاتب الميدانية؛ وتنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وإدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات؛ وتحقيق اللامركزية في عمليات الطوارئ وإنطاتها بالمكاتب الميدانية؛ وتعيين الموظفين الفنيين؛ ومراقبة المشتريات الميدانية وخطابات الاتفاق؛ وبرنامج التعاون الفني؛ ومتابعة توصيات المراجعة. ويساعد هذا النهج المستند إلى المخاطر على ضمان تركيز وظيفتي الضمان والمشورة اللتين يقوم بهما مكتب المفتش العام على المجالات الهامة في أرجاء المنظمة في الوقت المناسب، وترى اللجنة أن الموضوعات التي رفع مكتب المفتش العام تقارير عنها خلال العام تدل على ذلك.

3-5 وتشير اللجنة أيضاً برضا أن مكتب المفتش العام والمراجع الخارجي عقدا بانتظام اجتماعات خلال العام لتنسيق أنشطتهما لتحقيق أقصى قدر من التآزر في أعمال المراجعة، وأن اجتماعاً مشتركاً عقد بين موظفي مكتب المفتش العام وموظفي مكتب التقييم في نوفمبر / تشرين الثاني 2012 حدّد للسنة القادمة المجالات المحددة والإجراءات ذات الصلة التي تتيح للمكتبين التعاون بشكل أكثر فعالية. كذلك، استجابة لتوصية سابقة للجنة، اتخذ مكتب المفتش العام عدداً من الخطوات ليميز بقدر أكبر من الوضوح عمل الضمان والمراجعة الاستشارية التي يقوم بها.

3-6 وظائف التحقيق: رحبت اللجنة بتعزيز القدرات التشخيصية لمكتب المفتش العام من حيث أدوات البرامج الحاسوبية الجديدة وإضافة محقق تشخيصي بدرجة ف-3. وتعرب عن تقديرها أيضاً للجهود التي بذلتها وحدة التحقيقات في العام 2012 لإدارة عدد الحالات بحيث كانت المسائل غير المعالجة التي أبلغ عنها في نهاية السنة أقل مما كانت في السنوات الأخيرة وكان متوسط وقت معالجة الشكوى 123 يوماً، وذلك ضمن الهدف الذي وضعه مكتب المفتش العام والمتمثل بمعالجة جميع الشكاوى في غضون ستة أشهر.

3-7 سياسة حماية المبلّغين عن المخالفات: أوصت اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2011 أن تنظر المنظمة في ما إذا كان ينبغي نقل المراجعة الأولية لشكاوى التعرض لأعمال انتقامية، كما هي معروفة بموجب سياسة حماية المبلّغين عن المخالفات، والتي يتعامل معها حالياً مكتب المفتش العام، إلى جهة مختصة في مكان آخر في المنظمة، مثلما هي الممارسة في أماكن أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت اللجنة أن لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية نظرتا في هذا الأمر بعناية. وفي حين خلّصت الأجهزة الرئاسية إلى أنه من السابق لأوانه نقل مسؤولية مكتب المفتش العام عن المراجعة الأولية للشكاوى في إطار السياسة، رحبت اللجنة باتفاق اللجنتين على ضرورة إبقاء هذه المسألة قيد المراجعة. وستقوم اللجنة في المستقبل بمراقبة هذه المسألة مع مكتب المفتش العام.

3-8 الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام: وافق مجلس المنظمة، في أبريل/نيسان 2011، على سياسة للكشف عن تقارير مكتب المفتش العام تمكن الممثلين الدائمين أو من ينوب عنهم من الاطلاع في مكتب المفتش العام على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الدروس المستخلصة من التحقيقات. ونظراً لعدم وجود طلبات أو أية حالات قام فيها مكتب المفتش العام بتنقيح تقارير أو حجبها في العام 2012، لم تكن هناك حاجة لإعادة النظر في مثل هذه الحالات من جانب لجنة المراجعة. وتلاحظ اللجنة أنه بداية من العام 2013، سينفَّذ خيار الإطلاع على التقارير عن طريق اتصال إنترنت آمن، ما سييسر الاستجابة للطلبات في المستقبل.

3-9 التوظيف في مكتب المفتش العام: تشير اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام اقترب خلال العام 2012 من أن تكون مجموعة الموظفين الفنيين فيه كاملة، إلا أنه بقيت مع ذلك بعض الشواغر - وهذا نمط ليس من غير المألوف في خبرات الأعضاء في اللجنة. ورحبت اللجنة بجهود مكتب المفتش العام لملء الشواغر في أسرع وقت ممكن في إطار السياسات التنظيمية المطبقة، بموظفين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتنوع الجنساني والجغرافي واللغوي. ولاحظت أيضاً أن مكتب المفتش العام استخدم استشاريين مؤهلين وذوي خبرة لضمان إنجاز واجباته طبقاً لولايته.

4- مشورة بشأن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

4-1 كجزء من ولايتها، تقدم اللجنة مشورة بشأن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. وهي تؤدي ذلك بالاستناد إلى نتائج أعمال المراجعة الداخلية والخارجية وعروض الإدارة. وخلال عام 2012، ركزت اهتمامها على

التقدم في تطوير إطار المساءلة والرقابة الداخلية الشامل في المنظمة، كما ورد مفصلاً في تقرير أصدره مكتب المفتش العام في وقت مبكر من السنة؛ وعلى تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد بما في ذلك الأعمال التحضيرية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وعلى التقدم المحرز في تنفيذ مجموعة أقوى من التدابير لتعزيز نزاهة الموردين والمنظمات الشريكة والأطراف الثالثة الأخرى في عملها مع منظمة الأغذية والزراعة؛ وعلى التدابير المتخذة لمراقبة عمليات المنظمة في الصومال التي تشكل تحدياً خاصاً نظراً للمخاطر الأمنية الشديدة في أنحاء البلاد والالتزامات المتعددة التي تعهدت بها المنظمة لمنع تحويل الأموال لكيانات محظورة؛ وعلى حالة توصيات المراجعة الداخلية ذات الأولوية العالية السابقة.

2-4 التغييرات التحولية في المنظمة: تكرر اللجنة تأكيدها على أهمية الاستكمال و/ أو المؤسسة الكاملة للمبادرات الرئيسية التي بدأت في إطار خطة العمل الفورية، مثل الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر على مستوى المنظمة، ونظام تقييم وإدارة الأداء، بحيث تُحصَل المنافع وتحافظ عليها. وعلى وجه الخصوص يحتاج نظام إدارة المخاطر على مستوى المنظمة إلى التنشيط. فهذه من مكونات تعزيز المساءلة وإطار الرقابة الداخلية الضروريين لدعم مزيد من التغييرات التحويلية التي يسعى إليها المدير العام الجديد. وتكرر اللجنة أيضاً التأكيد على أهمية وجود وثيقة إطار مساءلة ورقابة داخلية واضحة جيداً ويجري نشرها جيداً، مصممة خصيصاً لتناسب مع المزيد من التغييرات التي شُرع في إدخالها عام 2012 على الإطار الاستراتيجي والهيكل التنظيمي للمنظمة ومع تحقيق مزيد من اللامركزية بإحالة مسؤوليات إلى المواقع الميدانية. فمن شأن مثل هذه الوثيقة أن تساعد على ضمان أن يتكامل تخطيط النتائج مع إدارة المخاطر ومع مراجعة الأداء ليتحقق التعزيز المتبادل بينها، وعلى أن تكون هذه العناصر مفهومة جيداً من الموظفين الذين ينبغي عليهم بث الحياة فيها، كما وكذلك من أصحاب المصلحة من خارج المنظمة.

3-4 البرنامج العالمي لإدارة الموارد بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: يهدف برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد إلى إنجاز تحسين ملحوظ في المعلومات والإدارة المالية لدى المنظمة من خلال إجراء تحديثات لنظام إدارة الموارد الموجود ونشره خارج المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية بحيث يشمل الشبكة الواسعة من مكاتب المنظمة الميدانية الأخرى. وهذا سيدعم أيضاً إعداد التقارير المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. وخلال عام 2012، تلقت اللجنة بانتظام إحاطات من موظفي البرنامج العالمي لإدارة الموارد عن التقدم المحرز، ومن مكتب المفتش العام ومن المراجع الخارجي عن مراجعاتهما. واللجنة متفائلة بحذر بشأن التنفيذ الناجح والحصول على بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بحلول الموعد الجديد وهو العام 2014، الذي وافقت عليه الأجهزة الرئاسية في أعقاب التأخير الذي شهده المشروع في الفترة 2007-2012. ورحبت اللجنة بتعديل الجدول الزمني للمعايير المحاسبية الدولية للاستجابة لتقرير المراجعة لمكتب المفتش العام الذي صدر في وقت مبكر من هذا العام، وقد أشارت التقارير إلى إحراز تقدم جيد في تطوير النظام وفي مراحل نشره الأولى. وتلاحظ اللجنة أن المنظمة ستواجه أكبر المخاطر عندما تبدأ في نشر النظام إلى المكاتب الميدانية بدءاً من فبراير / شباط 2013. ومن الأهمية بمكان أن تدار هذه المخاطر في الوقت المناسب وبكفاءة لضمان وفاء المشروع بأهدافه. واللجنة راضية عن خطط مكتب المفتش العام لتكريس اهتمام وثيق في العام 2013 لنشر النظام وإجراء المزيد من التحديثات عليه في النصف الأول من العام وتنفيذ أنشطة النشر في النصف الثاني منه.

4-4 ترحب اللجنة بخطط المراجع الخارجي لمراجعة سياسات المعايير المحاسبية الدولية ومذكراتها التوجيهية في أقرب وقت ممكن في أوائل عام 2013، ونظراً لإعادة طرح عطاء المراجعة الخارجية لعام 2014 وما بعده، فإن اللجنة تلاحظ أنه إذا نجم عن إعادة العطاء تغيير المراجع الخارجي، فإن من المهم التفاعل مع المراجع الخارجي القادم بشأن التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية.

4-5 جزاءات الموردين: شجعت اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2011 الإدارة على أن تبرم في أقرب وقت ممكن تدابير تتلاءم مع منهجيات المنظمة للمشتريات لتنفيذ الإطار السياسي النموذجي لوكالات منظومة الأمم المتحدة للنظر في إجراءات فرض الجزاءات على الموردين. وتلاحظ اللجنة أن خدمات المشتريات والخدمات القانونية لدى المنظمة ومكتب المفتش العام تعاونت خلال العام 2012 على صياغة خطوط توجيهية بشأن ما ينبغي أن تكون عليه استجابة المنظمة عندما يثبت ضلوع البائعين (الموردين والشركاء وغيرهم) في أنشطة خاطئة خلال العطاءات أو أثناء تنفيذ العقود. وقد أبلغت اللجنة بأن هذه الخطوط التوجيهية وصلت في نهاية العام 2012 مرحلة متقدمة، وأنه سيشار لها عند الانتهاء منها في وثائق عطاءات وعقود الموردين، إلى جانب الفقرات المتعلقة بمكافحة الفساد والحق في مراجعة سجلات البائعين. وتوصي اللجنة بأن تعطي الإدارة هذه المسألة أولوية بهدف إبرام هذه الخطوات في أقرب وقت ممكن في أوائل عام 2013.

4-6 برنامج الصومال: اطلع مكتب المفتش العام للجنة على نتائج أعماله في العام 2012 لدعم برنامج المنظمة في الصومال. وتلعب مشاريع النقد مقابل العمل دوراً رائداً بشكل خاص في كيفية تحقيق إنجازات في الأوضاع الأمنية القصوى السائدة في أجزاء من البلاد. وقد لاحظت اللجنة أن مكتب المفتش العام كرس في نهاية العام 2012 محققاً لمراجعة الادعاءات عن حدوث تحويل ممكن للأموال والمؤشرات التشغيلية على ذلك. وقد أحيطت اللجنة علماً بالتطور في تدابير الرقابة على البرنامج، وهي تشدد على أنه على الرغم من أن الإدارة تستجيب جيداً للمخاطر، وخصوصاً على مشاريع النقد مقابل العمل، فقد يكون هناك حدٌ لمدى فعالية إدارة هذه المخاطر وتبعاً لذلك لمدى فعالية التحقيقات والمراجعات في دعم الإدارة في ضبط المخاطر. وتثمن اللجنة قيام الإدارة بوضع قبول المخاطرة قيد المراجعة المستمرة وترحب بأن الجهات المانحة تبلغ بشأن هذا الأمر بانتظام.

4-7 تؤكد نتائج تحقيقات المنظمات غير الحكومية المنخرطة والموردين المنخرطين في برنامج الصومال أن الوقت مناسب لسياسة رسمية بشأن جزاءات البائعين. وستساعد أنشطة التحقيق في برنامج الصومال ونتائجها على تحديد هذه السياسة والإجراءات ذات الصلة.

4-8 توصيات مكتب المفتش العام: ثمنت اللجنة أنه تم في العام 2012 تنفيذ التغيير الذي أوصت به في تعريف "معلق منذ فترة طويلة" عندما يتعلق الأمر بتحليل توصيات المراجعة من 36 شهراً إلى 24 شهراً. وأشارت إلى أنه على الرغم من هذا التغيير فإن عدد التوصيات "الشديدة الخطر" التي لا تزال عالقة لم تزد بشكل ملحوظ في نهاية العام 2012، على نحو ما أفيد عنه في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام. ومع ذلك تشعر اللجنة بالقلق من أن تنفيذ الإدارة

لبعض التوصيات بشأن المخاطر العالية المعلقة منذ فترة طويلة، والتي أعادت الإدارة مجدداً التأكيد على أنها لا تزال ذات صلة، بما في ذلك استمرارية الأعمال وسياسات وخطط التعافي من الكوارث، لم يتقدم بالسرعة التي تتطلبها طبيعة المخاطر التي تسعى هذه التوصيات إلى التخفيف من حدتها. وتشجع اللجنة الإدارة على القيام بأنشطة تتصدى لمعالجة هذه التوصيات وإغلاقها في أقرب وقت ممكن، وعموماً على مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من الوقت الذي تأخذه معالجة توصيات المراجعة الداخلية.

4-9 تكرر اللجنة تأكيد نصيحتها بأن تصاحب استجابات الإدارة للتوصيات بشأن المخاطر العالية المعلقة منذ فترة طويلة التقرير السنوي لمكتب المفتش العام، بغية إطلاع الأجهزة الرئاسية عليها بوضوح.

5- شكر وتقدير

5-1 تشيد اللجنة بالتعاون والمساعدة القيمين من الإدارة ومن المفتش العام وموظفيه وغيرهم من موظفي المنظمة والمراجع الخارجي الذي قدم معلومات خلال اجتماعاتها في العام 2012.

الملحق 1

المرفق جيملجنة المراجعة في المنظمة

المقدمة -1

تعمل اللجنة كفريق استشاري للمدير العام ومكتب المفتش العام. وتهدف اللجنة إلى مساعدة المنظمة على نشر القبول في أرجائها جميعاً بأهمية وقيمة وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق وتزويد المدير العام بضمانات بأن هذه الوظائف تعمل بفعالية وكفاءة. وستقوم اللجنة بما يلي:

- (1) تقدير مدى كفاية وفعالية خدمات المراجعة الداخلية واستراتيجياتها وأولوياتها وخطط عملها واقتراح مجالات المراجعة الممكنة للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة؛
- (2) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطط عمل مكتب المفتش العام التي تم الاتفاق عليها؛
- (3) الإحاطة علماً بتقارير المراجع الخارجي ورصد المتابعة لتوصياته في الوقت المناسب.

الاختصاصات -2

تضطلع اللجنة بالمسؤوليات التالية:

- (أ) ضمان الدور المستقل لمكتب المفتش العام؛
- (ب) استعراض خطط عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين في مجالات المراجعة والتفتيش وتوفير المشورة بشأنهما؛
- (ج) استعراض المخاطر البارزة التي تواجه المنظمة؛
- (د) تقدير فعالية ومدى كفاية تغطية المراجعة الداخلية مع إيلاء الاهتمام الواجب لتغطية المراجعة الخارجية، لضمان التركيز على المجالات الشديدة المخاطر؛
- (هـ) استعراض تقارير مكتب المفتش العام والمراجع الخارجي (باستثناء التقارير التي تطلبها الجهات المانحة بصورة محددة)، وتقدير آثار استنتاجاتها على السياسات، والنظم، والإجراءات القائمة، وإخضاع التنفيذ لتوصيات المراجعة في الوقت المناسب للإشراف والرصد النشطين؛
- (و) التأكد من أن مكتب المفتش العام يلتزم بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي اعتمدها رؤساء المراجعة في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، وكذلك البنك الدولي والكيانات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- (ز) استعراض نتائج التحقيقات بشأن الحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة، والمخالفات والاحتيال ورصد مسؤوليات المتابعة؛
- (ح) استعراض تقرير النشاط السنوي لمكتب المفتش العام المقدم إلى المدير العام والمحال لاحقاً إلى لجنة المالية؛
- (ط) استعراض أداء مكتب المفتش العام وفعاليتيه، وضمان الاتساق مع الخطط المعتمدة ومع ميثاق هذا المكتب؛

- (ي) التأكد من أن الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كافية لتلبية احتياجات المنظمة؛
 (ك) تزويد المدير العام والمفتش العام بالمشورة حسبما تراه مناسباً؛

3- تشكيل اللجنة

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعين المدير العام كل الأعضاء والأمين. ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التحقيق. وتختار اللجنة رئيسها. ويوفر المفتش العام خدمات الأمانة للجنة.

4- مدة الولاية

يعمل الأعضاء لفترة سنتين قابلة للتجديد لمدة سنة واحدة أو أكثر وفقاً لما يترأيه المدير العام.

5- الاجتماعات

- (1) يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث أو أربع مرات في السنة وفقاً لما يترأيه رئيسها. وبمقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً.
- (2) يتمتع المفتش العام بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماع إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك؛
- (3) من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تنعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع (المفتش العام) بحق التصويت.

6- رفع التقارير والصلاحيات

ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. ويزود المدير العام لجنة المالية بنسخة من التقرير السنوي للجنة، مشفوعاً بتعليقاته عليه، إن وجدت. ويدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، حسبما تقرر للجنة، إلى دورة لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة. وتتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- (1) الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه؛
- (2) الإطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام؛
- (3) التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة؛
- (4) الحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.

الملحق 2

تشكيل اللجنة

1- بناءً على توصية من المراجع الخارجي السابق وإعمالاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية عام 2007، ضمت اللجنة في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008، غدت عضوية اللجنة مقتصرة فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تشكيل اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 لدليل التعليمات الإدارية.

2- وفقاً لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011) التي اعتمدها المؤتمر في دورته (الاستثنائية) الخامسة والثلاثين، فإن "لجنة المراجعة يعينها المدير العام وتكون مؤلفة من أعضاء جميعهم من الخارج ويوافق عليهم المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية" (خطة العمل الفورية 2-29) وقد تم أول تعيين بموجب هذا النظام في العام 2010.

3- كان تشكيل اللجنة في العام 2012 على النحو التالي:

الأعضاء:
 السيد E. Ouko (رئيس حتى يونيو / حزيران 2012)
 السيد C. Andreasen (رئيس من مايو / أيار 2012)
 السيدة C Dittmeier (من يونيو / حزيران 2012)
 السيد علي خان
 السيدة F. Ndiaye
 السيد S. Zimmermann

المفتش العام

الأمين (بحكم منصبه)